

فَوْضُ أَهْلِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَجْلِسَ

إِلَى أَصُولِ الْفَقْهَةِ عَلَيْهِ بَحْثٌ فِيهِ عَنْ أَثْبَاتِ الْإِدْلَةِ

الْأَحْكَامِ فَمَوْضِعٌ عَلَى الْخِطَاءِ هُوَ لَدَلَةٌ وَالْأَحْكَامُ جَمِيعًا

الْأَوَّلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ

بِتَأْيِيدِ إِيزْدِي دَرْ شَهْرِ دَهْلِي كِتَابِ دَرْ عِلْمِ أَصُولِ فَقْهٍ مَسْمُومٍ

حَسَام

بِتَارِيخِ يَازْدَهَمِ مَآهِ شَعْبَانَ ١٢٩٨ لَنَ كِبَرِ زَارِ وَدَوَّصِدِ وَتَصَدَّقْ شَيْخِ

فِي الْمَطْبَعِ الْحَقِيقِيِّ بِأَهْتَامِ كَرِيمٍ بِفَهْمَائِهِ كَاتِبِ

الْحُرُوفِ مُحَمَّدٍ مَنْصُورٍ عَلَى تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ

سَيَاتِهِ وَحَتَّى الْوَسْعِ جَهْدِ تَمَامِ نَمُودِ دَرْ تَصْحِيحِ مَتْنِ

وَهُوَ حَسْبُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي أَمْرِ

[illegible]

لا يجعل النظم مركباً من معاني حتى جواز الصلوة
 خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى
 معرفة أحكام الشرع بأربعة الأول في وجوب
 النظم صيغة ولغة وهي أربعة الخاص وهو كل
 لفظ وضع ليحكي معلوم على الأفراد وكل اسم وضع
 ليمشي معلوم على الأفراد والعام وهو كل لفظ ينظم
 جمعا من المسميات لفظا ومعنى وحكمة أنه يوجب الحكم
 فيما يناله قطعا ويقينا كالخاص فيما يناله وهو المذهب
 عندنا خلافا للشافعي ح إلا إذا الحق
 خصوص معلوم أو محمول كالب
 الربوا في البيع فحينئذ يوجب الحكم على تجوز

[illegible]

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم
 ما في الارض ذكورا وانفسا لعلكم تتقون فاعلموا ان الله
 قد خلق لكم ما في الارض ذكورا وانفسا لعلكم تتقون
 فاعلموا ان الله قد خلق لكم ما في الارض ذكورا وانفسا
 لعلكم تتقون فاعلموا ان الله قد خلق لكم ما في الارض
 ذكورا وانفسا لعلكم تتقون فاعلموا ان الله قد خلق
 لكم ما في الارض ذكورا وانفسا لعلكم تتقون فاعلموا
 ان الله قد خلق لكم ما في الارض ذكورا وانفسا لعلكم
 تتقون فاعلموا ان الله قد خلق لكم ما في الارض ذكورا
 وانفسا لعلكم تتقون فاعلموا ان الله قد خلق لكم ما في
 الارض ذكورا وانفسا لعلكم تتقون فاعلموا ان الله قد
 خلق لكم ما في الارض ذكورا وانفسا لعلكم تتقون

[illegible]

لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا نَحْنُ مُبْدِعُونَ فِي الْأَنْفُسِ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

نص في بيان العدد لأنه شيق الكلام

لاجله والمفسر وهو ما انزاد وضوحا

على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال

التخصيص والتأويل مخوقه تعالى فسجد

مللککە کلەمەم اجمەون وحبکە اجمەون

قطعا بذا احتمال مخفی نیست و لا تاویل الا انه

يحمل السخ وازداد قوة واحكام المرويه عن

تبدیل سخی محمدا و انما یطهر النفا و
ای ذکر الغفر ۱۲

[illegible]

المستأجرين في بيوتهم

فثبتوا حكمهم القطع احتجالات
 ثانياً والى التفرق بالقطع لما خذوا مجموع
 تأكيدهم القول كما هم وانما قبل لفظ الكثرة مع ذلك
 واللام يطيل معنى الجمعية وطبيعة من جعل ما يصل الى ذلك
 الكل فاما قدس على قدر من الاقدار المتخلطة فكانا على
 قبل لهما يطيل معنى الجمعية اذ المكين معهودا والافترس
 بل الامور السجود معهودون وقدر سبع وعشر الربوا
 ان السبع في قوله تعالى واصل السبع وعشر الربوا
 ذكر الحكم المفترس دون الظن والنفس والحكم الكفا
 قطعاً بما احتجوا بخصيص يدل على ان النفس
 يوجب الحكم قطعاً وقوله بالظن وجعل الكفا
 ثبوت ما انتظم يقيناً دل على حكم الظن ١٢
 جواب سؤال وهو انك سميت احد نهوض
 بالظن واخرها بالنفس والاخر بالخير فم
 يظهر التقادرات في موجبات هذه الايات
 قوله اما الكل اي كل واحد من الظاهر و
 النفس والمخسر والحكم والالف واللام
 للمعنى عند البعدين وبديل عن الاضافة
 عند الكوفيين ١٣ قوله واحكم وهو اخذ
 حكمت الشيء انقته والدار حكما مومن عن
 احكمت فلا نامفت خالط من عن تخصيص
 ١٤ سمي
 واودر على عدل حكمه وقوله تعالى لا تقبلوا

اللائق بهم جنونهم بعد اصفين وخلص وكنال يردان قوسه بختل الخازن الساعى ٥١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الاوصاف والصفات في الخضر الزكي في الغائب المختبر

الشجاع أسداً والبليد حماراً وذاتاً كبداً في
تسمية المطر سماء والاتصال سبباً من
هذا القبيل وهو نوعان أحدهما اتصال
للكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء
وانه يوجب الاستعارة من الطرفين
لان العلة لم تشرع الا لحكمها والحكم لا
يثبت الا بعلة فاستوى الاتصال فعمت
الاستعارة ولهذا قلنا فممن قال ان اشتريت
عبداً فهو حر فاشتري نصف عبداً و
باعه ثم اشتري النصف الاخر يعتق هذا
النصف الاخر ولو قال ان ملكك لا

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

حلق وروی به العقیق لا یمن خفافاً للشیاف مع ۱۲

[illegible]

قال العسكاري
 نطق المشتري "اقول"
 بسبب محض السبب المحض ان يكون
 الحكم مضافا اليه وجوبا ولا وجودا ولا يقبل
 فيه شيئا من الطل كمن قال انك تبيع
 الى السبب المرد منها فليس عليك ان تبيع
 بل بل ان العلة هي ذل عليك ان تبيع
 من قولك انت حرة وان لم تبيع
 من قولك انت حرة وان لم تبيع
 السبب اذا فيه بقوله ليس عليك ان تبيع
 يكون العلة مضافا اليه بغير "اقول" ان
 يكون اذا وجب السبب فيصير الحكم
 يعني اذا وجب السبب وارادة الحكم
 نفي كذا السبب وارادة الحكم لان
 السبب لان السبب لا ينفصل عن
 ثبت له سبب ما قوله في القضاء
 ان كان فينا في خيفت عليه ان قوله باعها
 العتق فان قيل الفاظ العتق انما هي
 نزلت على المتقيد للجاري لا في الحرة
 المعبر في باب الاستقامة ففضل السبيبة
 لا السبيبة في معنى الاستقامة فانه اذا
 قال لامته انت حرة يزول به ملك
 الرقبة ولو واسطة فزال ملك الرقبة يزول
 فكل منعت حتى لا يملك الاستمتاع بها بالامتناع
 فكان قوله انت حرة سببا لزال ملك المتقيد
 كونه مفضيا اليه لانه تعلق الواسطة هي زوال
 ملك الرقبة وقوله دونك عكسه هي لا يجوز
 ذكر السبب وارادة السبب فيقتل في القسر
 الحكم للسبب شق في قوله الى اعمر خيرا
 المحرقة ثم فاذا قرأت القرآن فاستعيا
 به العزة من استقامة السبب اذا كان
 في الارادة والقصد لا في القصد
 في الارادة والقصد لا في القصد
 في الارادة والقصد لا في القصد
 في الارادة والقصد لا في القصد

عطف فظاذا وجه دليل النعم اكن القول للمؤمن فاما المقصود فغير موقوف تحقيقا ولا تقدير ابل هو ثابت مشروعا لا يتصور فيه التعميم بخلاف المخذول فيه

[illegible]

ليوم فاما الاول فقام في نفسه لاستغناؤه عنه
 ورحم الحجاز وجرد ما اراد به خاصا كان
 او عامما كما هو حكم الحقيقة ولهذا جعلنا

لفظة الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنهما لا تتبعوا
الدرهم بالدرهمين والصاع بالصاعين عاماً

فَمَا يَجْلُهُ وَيَجَاوِرُهُ وَأَبِي الشَّافِعِي حَ ذَكَ قَالَ
لَا عَمْرَ لِلْجَازِ لَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يَصَارُ إِلَيْهِ

توسعة الكلام وهذا باطل لأن المجاز موجود
في كتاب الله والله تعالى يتعالى عن العجز والضرورة

وَمِنْ حِكْمِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ اسْتِحْصَالُ اجْتِمَاعِهِمَا
مُرَادِينَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ كَمَا اسْتِحْصَالُ أَنْ يَكُونَ

قال ان نفع الامم بالصالحين بالاف
من قوله لا يصح بالصالحين بالاف
مروا كما قيل ولا يصح بالصالحين بالاف
فولدهم

الضرورة الظاهرة قلت وقد كانا بالضرورة

ادرى النور من نور الشمس على العالم
 في دار الخفاف ارض النور عبيد
 في دار الخفاف ارض النور عبيد
 في دار الخفاف ارض النور عبيد

المقتضى لاجتماع
الانسان في الاجتماع
المقتضى لاجتماع
الانسان في الاجتماع

صبحی الحکم و روزی السامع
 لیلۃ الثانیۃ فی
 رن الجی انکس
 صبحی الحکم و روزی السامع
 لیلۃ الثانیۃ فی
 رن الجی انکس
 صبحی الحکم و روزی السامع
 لیلۃ الثانیۃ فی
 رن الجی انکس

في الجوارح والاعضاء
تتوسط طريق النظم في
بأى طريق شاء، ولهذا ذكر الجوارح في النظم
النظم الذي هو راجع الى النظم القصص في
النظم الذي هو راجع الى النظم القصص في
النظم الذي هو راجع الى النظم القصص في

قوله كمال التشبيه
لا غيب كان ان شئت
واحدة بطريق العار
واحد بطريق الحقيق

بجانبه شخص
اللفظ الواحد في حالة واحدة
مما يتجلى سواء كان شئاً
معيناً " فذلك كما استحال
التوضيح فان التوضيح
يكون

فإنه يجوز لمن جازع بالاضطرار والمجا

الحجاز بعدد مائة ألف وستمائة وخمسة

٣٦
١
استاذ القسم

—

[illegible]

١٢٢

مختصره ابن سید علی اناس درین مختصره شرحی بر فروع حدیثی است که

النبول ح. بی. بنین

[illegible]

بأن ثبت بها كتمان لصورة المسالمة وإن لم تكن
ذلك حقيقة وإنما ترك في الاستيمان على الأبناء
والأمهات اعتبار الصورة في الأجداد والمحدثات
لأن اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل آخر
يكون بطريق التبعية وذلك إنما يليق بالفرع
دون الأصول فأن قيل قد قالوا فيمن حلف
لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

بأن ثبت بها كتمان لصورة المسالمة وإن لم تكن
ذلك حقيقة وإنما ترك في الاستيمان على الأبناء
والأمهات اعتبار الصورة في الأجداد والمحدثات
لأن اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل آخر
يكون بطريق التبعية وذلك إنما يليق بالفرع
دون الأصول فأن قيل قد قالوا فيمن حلف
لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

فقلت من هذا الفرات
فقلت الفرات اسم لك غصون
شرب عبيد يكون من قبيل
التيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
المجازية في قوله فقلت
فقلت الفرات اسم لك غصون
شرب عبيد يكون من قبيل
التيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
المجازية في قوله فقلت

والمجاز متعارف كما اذا خلفت لا ياكل من
هذه الخطة ولا يشرب من هذه الفرات
فبعد ايجيفة مع العمل بالحقيقة اولى و
عندها العمل بعموم المجاز اولى وهذا يرجع
الى اصل وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم عند ايجيفة مع حتى صحت الاستعارة
به عنده وان لم ينقد لا يجب بالحقيقة كما
في قوله لعنده وهو كبر سنائه هذا اني فاعتد
الرجحان في التكلم فصارت الحقيقة اولى و
عندما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي
الحكم للمجاز ترجحان لاستعماله على حكم الحقيقة

فقلت من هذا الفرات
فقلت الفرات اسم لك غصون
شرب عبيد يكون من قبيل
التيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
المجازية في قوله فقلت
فقلت الفرات اسم لك غصون
شرب عبيد يكون من قبيل
التيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
المجازية في قوله فقلت

المجاز خلف في التكلم عند
ايجيفة مع عند الحكم
عند هوان
اعلان ما خلف
عند لا بد من ان يكون اصل تصور المجاز
في اثبات الحكم يشترط ان يكون الحكم
قوله في التكلم فان الحكم بقوله لا اسم
خلف عن التكلم بقوله لا اسم
من غير نظري ثبوت الخفية الى الحكم ثم الحكم
وهو الشجاعة تبين بناء على صحة التكلم
لا خلف ان شي كابتشت بحكم الحقيقة
هه متفرع من قوله المجاز خلف عن الحقيقة
في الحكم عنده وان قال لغصون لا يولد مثل
هذا اني علق عنده ايجيفة وقال
لا يمتنع وهو قولك في التكلم
محال فيروى ليني ولا يمتنع انه محال
كذلك صحيح بجاوه لانه اخبر عن حقيقة
من حين تلك وقد انان البنية في المنكر
دارادة المسبب مستبعد في الحكم
قوله في الحكم لان الحكم هو
المقصود لا في البنية فاعتبار
التيقة ولا صلة في البنية المقصود
اولى من اعتبارها في البنية
في العبارة ١٣

14

١٤
قوله في بين القول
بان قامت امرأة الخ خ قال لها
انما ان من جيت فانك طالق فانه

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فمن ترك الضحك وادارته الا وهو الضحك
والسج والوعيد على الله
قوله تعالى فليقل

فصار اولي ثم جملة ما تترك به الحقيقة خمسة
قد تترك بدلالة محل الكلام وبدلالة العادة
كما ذكرنا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في
يدين الفرس وبدلالة سياق النظم كما في قوله نعم

بن محمد بن الحسين
بما يتكلم في الحقيقة
منه والحق في قولنا لا يكون توكلية
فان الحق في قولنا لا يكون توكلية
في الحقيقة في الاول متقدمة في الثاني
يدل على العادة في قولنا لا يكون توكلية
من اجل ان اولها في قولنا لا يكون توكلية

فَمِنْ شَيْءٍ فَلْيُؤْمِنْ وَمِنْ شَيْءٍ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا
لِلْكَافِرِينَ مِنْ هَذَا حَقَّ الْعَذَابِ إِنَّهُمْ كَانُوا فِيهِ يَسْتَمِعُونَ
ثُمَّ نَارًا وَبَدَلًا لَآلَةِ اللَّفْظِ فِي نَفْسِهِ كَمَا أَذْ حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَالْحِمِّ السَّمَاءِ لَمْ يَجِثْ وَكَذَا
إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَالْكَاهَةِ فَالْعَيْنِ لَمْ يَجِثْ
تَحْدِثُ بِجَنَافَةِ رَحْ نَقْصُورِ فِي الْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ
فِي الْأَوَّلِ وَتَزِيَادَةُ فِي الثَّانِي وَأَمَّا الصَّرِيحُ فَمِثْلُ
قَوْلِهِ بَيْعْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَهَبْتُ وَحَكَمْتُ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والله اعلم بالصواب

[illegible]

بعد از این که به
 مشورتی غرض به کما یکنی مانی
 معنی خود را جواب سوال در مقامی
 قوله میگوید بنفیسیم و الا فاطمه
 سکنه دراد که بیفت بنفیسیم
 اختلاف مع اسما معدیه المانی
 با این دانست بر و بیکه
 موالات فصل الحرام من الحرام
 ملک و انت بت و بیکه
 موالات فصل الحرام من الحرام
 ملک و انت بت و بیکه

تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه
حتى استغنى عن العزيمة لانه ظاهر المراد
وحكم الكناية انه لا يجب العلة الا بالنية لانه
مستتر المراد وذلك مثل المجاز قبل ان يصير
متعارفا وسمى الباش والحرام وسخرهما كناية
الطلاق مجازا لانها معلومة المعاني لكن الابهام

فَمَا يَتَصَلُّ بِهِ وَيَعْمَلُ فِيهِ فَلِذَلِكَ شَاطِبَتْ الْكُنْيَا
فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ هَجَازًا وَهَذَا الْأَبْهَامُ أَحْتَجُّ إِلَى
النِّبَةِ فَإِذَا زَالَ الْأَبْهَامُ بِالنِّبَةِ وَجِبَ الْعَمَلُ مُوجِبًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ عِبَارَةً عَنْ الصَّرِيحِ وَلِذَلِكَ
جَعَلْنَاهَا بَوَابِنَ الْأَنْفِي قَوْلَ الرَّجُلِ اعْتَزَّيْ لَا نَافِعَ

الحقيقت والديليل على ان هذه
 الالفاظ ليست بكنايات على سبيل
 الحقيقة اذ الكنايات على سبيل الحقيقة
 ما يكون مستتر المراد منه الالفاظ ليست
 مستتر مراده ١٢
 هي مختلفة متنوعة فذلكون بالكتاب و
 يكون بعينه فاستتر المراد بالنسبة الى
 اهل الذي يفهموا اثره فليس لانها لا تدرى
 اي محل اراده وان كان المراد معلوما في نفسه
 كنه لانها كنايات حقيقة لانها عارضة
 بنفسها غير ان تجعل كناية
 الطلاقة

كناية عن غيره بل مثل قوله لفظ العلق
والبيوت فعرضا انما كانت بمنزلة

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحظي اذ في الحظ الحفاء بغاض غير الصيفة والحقار في الكناية اصل

[illegible]

سبب ای که بنیت نفس الوجوب ۱۲ " معنی ای علم ان نفس الوجوب بنیت فیکر " معنی " الکلام له بطلان قوله ان الوصف

لم يقل فيكون السهو لكن لا يخرج فخرج الجزاء اختص بذلك السهو فلم يحز السجدة الا لاجل السهو ١٢

(في الجمل: ان الناقصة فانما لما افترقت الى الجمل (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

في الجمل: ان الناقصة فانما لما افترقت الى الجمل (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

فسيجد او خرمه مخرب الجواب كما لم يرد في قوله تعالى
يقول والله لا اتغذى فاما اذا مراد على قدر الجواب
فقال والله لا اتغذى اليوم وهو موضع الخلاف
فعندنا يصير مبتدئا احترازا عن الفاء الزيادة و
منها ما قال بعضهم ان القرآن في النظم يوجب
القرآن في الحكم وبمثل قول بعضهم في قوله تعالى
الصلوة واتوا الزكاة ان الآية بين جبه بان كالتجربة
الزكاة على الصبي قالوا لان الآية ان تضي المشاركة
واعتبروا بالجملة الناقصة اذا عطفت على الكاملة
ومعنا اذا كان الشركاء اذ اوجب في الآية
الناقصة لاقتسارها الى ما ياتي به وان اتمت

في الجمل: ان الناقصة فانما لما افترقت الى الجمل (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

الحال وهو طالع بالجملة الناقصة المعطوفة على الكاملة مثل قوله زين طالع وهذا فانها يشترط ان في الخبر لا محالة فلهذا لا بد ان يكون

وَبَدَأَ بِذِكْرِ الْوَيْدِ وَآيَاتِ الْقُرْآنِ وَلَمَّا أَتَى الْكَلْبَ قَالَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

او تقدیر علی سببہ زمین مانکر فی سببیت کل الوقت ۱۲.

[illegible]

سفساد الصلوات
بيننا ما يملح في ان الفساد والفساد
المشروط لا يتجلى في ابقاها والشرط مختص
الشرط من غير ان المجموع
الشرط لان الاختلاف

الوقت ما قضي في الصلوة
 فاقبل بعضه
 لا حكم لك في بعض المواضع اولى ودان الاكل
 في العبادات كما ان كان اعتبار الكمال في
 السبب اولى من اعتبار غيره لا بد من وقت لا بد منه
 ايضا الا انه لم يترك لانه وقت في كل وقت اذ وقت
 او الوقت شرط لا بد منه في كل وقت اذ وقت
 معين بخلاف كون سببا او معيار لان
 الوقت قد لا يكون سببا في وقت معين وقد لا يكون
 المضاف الى وقت معين ولذا خص بما بالذکر من
 معيارا كوقت الصلوة ولذا خص بما بالذکر من

الخروج الوقت عن محليته اذ اوصى القضاء والكفارة وهذا قول بصحة تبديل المشوع من اصبه ١٢ منتخب ٣٥٥

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

و اما قل در وقت استبراج الانه كان وقتہ كل شهر لكان موسعا ۱۳

سواء لا يزعم إلى ادراك محض وإلى ادراك شبه بالقضاء والتمتع بجميع إلى كامل وقاص

[illegible]

وهو الحج فإنه فرض العزم ووقتته أشهر الحج
وحيوته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى مشكوك
ومن حكمه أن عند محمد ^{عليه السلام} يسعه التأخير ^{أي لا يكره} لكن
بشرط أن لا يفوته في عمره وعند أبي يوسف ^{عليه السلام}
يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول ^{أي من الأشهر العشر}
احتياطاً احترازاً عن الفوات فظهر ذلك في حق
الماتم لا غير حتى يبقى النفل مشروهاً وجوازاً ^{أي لا يشترط}
عند الإطلاق بدلالة تعيين من المؤد في الظاهر ^{أي من المؤد في الظاهر}
أنه لا يقصد النفل وعليه حجة الإسلام ^{أي حجة الإسلام}
فصل في حكم الواجب بالامر وهو ^{أي الواجب بالامر وهو}
نوعان أداء وهو تسليم عين الواجب بسبب ^{أي تسليم عين الواجب بسبب}

في الموت
مخرجك فانما ثبت باقرار
العدة سوار في الاصل الموت في سنة
ثبتت بالا وركب بالثبوت فيعقب الظاهر
معارض القبول الفوات ثابتة في الظاهر
لانا نقول الفوات ثابتة لان الموت في الظاهر
تأخر القضاة والكفاءة لان الموت في الظاهر
فلم يعد تقويتا واما تأخير النسخ فقد كان لغير
وهو استغناء الباعث عن
الدين ١٢ حافظه واعلم ان عندنا في
اذا لم يؤد في العام الاول باثم لكنه اذا
اذا في عمره برفع الاثم وعند محمد
لا يثم بالتأخير الا اذا لم يؤد في عمره في اثم
فصل عليه الصداقة الشبيهة في مختلفه في اثم
قائمة الخلاف ان اذا لم يؤد في السنة
الاولى بطل صدقة عند ابى يوسف
حتى ترتب عليها عند ابى يوسف
والشهادة ١٣ حافظه
الح النفل من عليه حجة الاسلام وقع
النفل لغيره الفقه في

[illegible]

[illegible]

ایکون انورجیمس مضاف الی السبب الموجب للادار و هذا ظاهر ۱۲ منتخب

1

القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلوة بجماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الا يري ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار انه
الزم الاداء مع الامام حين تحرّم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤدّى

الشيخ محمد بن الحسن العاملي

القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلوة بجماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الا يري ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار انه
الزم الاداء مع الامام حين تحرّم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤدّى

القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلوة بجماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الا يري ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار انه
الزم الاداء مع الامام حين تحرّم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤدّى

مقبرة للمؤدّى الاقامة في محيره في موضع الاقامة مع بقا الوقت فانه يصلي كعتين ولا يصح عتبة لانها لا تؤدى في القضاء المحض وهذا الشيخ

في تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني وأججاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل أن يكون
معقولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل أهم
منه فامرأته بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحر فيه أن شاء الله كما إذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصدق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله قيام التضحية

وإذا قالوا هذا القول لا يوافق ما ذهب إليه من أن هذا الحكم ليس بقياس لأن في المصنوع عليه بوزن ثابت ومنه ما جاء في الخبر من أن قياساً لا يفتقر إلى الزيادة والقياس لا يفتقر إلى النقص والقياس لا يفتقر إلى التماثل والقياس لا يفتقر إلى التماثل والقياس لا يفتقر إلى التماثل

في تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني وأججاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل أن يكون
معقولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل أهم
منه فامرأته بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحر فيه أن شاء الله كما إذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصدق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله قيام التضحية

في تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني وأججاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل أن يكون
معقولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل أهم
منه فامرأته بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحر فيه أن شاء الله كما إذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصدق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله قيام التضحية

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان حكم الصوم في كل ما يتعلق به من أحوال وأحكام وأقوال وأفعال

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢

في ايامها مقام التصديق اصلا اذ هو المشروع
 في باب المال وهذا لم يعد الى المثل بعد الوقت
 وهذا قال ابو يوسف رحمه الله فبين ادرك الامام
 في العيد ما لم يكن لانه غير قادر على مثل
 من عنده قربة لكان نقول بان الركوع يشبه
 القيام فباعتبار هذه الشبهة لا يتحقق الفوات
 فيؤتى بها في الركوع احتياطا وهذه الاقسام
 كلها يتحقق في حقوق العباد فتسليم عين
 العبد المغضوب اداء كامل وردة مشفوعة
 بالدين او بالحنانية بسبب كان في يد الغاصب
 ادعى قاصرا واذ امهر عيدا الغير ثم اشتراه كان

لا بد من ان يكون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢
 فان بحثنا عن كون التصديق اصلا لا باعتبار انه قائم مقام الحقيقة طفت عنها ١٢

لان الاداء فعل اختياري ولو جاز ان ادركه القدر مع الاداء لا سابقا ولا لاحقا على ما سبق في مسألة الاستطاعة انها تقدر الفعل عندنا في المعقولة
 فيما نحن جهنم في الصحة قايما بقضيتها في المرض فاعدا وجبت في المرض مضطحا بقضيتها في الصحة قايما مضطحا فاعدا
 فيما نحن جهنم في الصحة قايما بقضيتها في المرض فاعدا وجبت في المرض مضطحا بقضيتها في الصحة قايما مضطحا فاعدا

وقرئ ما بينهما أن بالثانية تنغير صفة الواجب
 فيصير شحاسها فيشترط دوامها لبقاء
 الواجب لأن الحق متى وجب بصفة لا يبقى
 واجبا إلا بصفة ولهذا قلنا بأنه تسقط الزكاة
 بفساد النصاب والعشر بهلاك الخاسر والخراج
 إذا أصطلم الزرع أفة لأن الشرع أوجب الإداء
 بصفة البسر لا ترى أنه خص الزكاة بالمال النامي
 الحي والعشر بالخارج حقيقة والخراج بالتكليف
 من الزراعة وعلى هذا قلنا أن الحادث في اليمن
 إذا ذهب ماله كفر بالصوم لأن التحير في أنواع
 التكفير بالمال والنقل عنه إلى الصوم للغير في الحال

حتى لو زاد الخراج على نصف الخارج يحيط إلى النصف فتثبت أنه واجب بمقتضى السيرة
 في الزكاة لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل
 لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل
 لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل

في الزكاة لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل
 لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل

وهو لا غنى في الإطعام والكسوة
 على ما لا يغيره الصوم
 لا بد من وجودها فلا يتغير بها صفة
 الواجب فكانت شرطها عدم تغيرها
 لبقاء الواجب على أصل الفعل

يجوز صلاته ١٢

سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠
سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠
سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

بثياب البذلة ولا يقع بها اليسر لأنها ليست
بنامية فلم يكن البقاء مفتقرا إلى دوام شرط
الوجوب **فصل** في تحفة الحسن للماموز
المأمورة به نوعان حسن لمعنى في عينه
حسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في
عينه نوعان ما كان المعنى في وضعة كالصلوة
فانها تتأدى بأفعال وأقوال وضعت للتعظيم
والتعظيم حسن في نفسه إلا ان يكون في غيره
حينه أحواله وما التحق بالواسطة مما كان
المعنى في وضعة كالزكاة والصوم والحج فان
هذه الأفعال بواسطة حاجة الفقير واشتهاء

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

حق وكبت أعداء الله تعالى والزجر عن المعاصي
يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين واحد
أيضا وهو بقاء الواجب بوجوب الغير وسقوط
بسقوط الغير

فصل في النهي وهو في

صفة الفح ينقسم انقسام الامر في صفة حسن
ما فيه لعينه وضعا كالكفر والعث وما الخو
به بواسطة عدم الاهلية والمحبة شرعا كصلوة
المحدث وبيع الحر والمضامين والملاقمة وحكم
النهي فيها بيان انه غير مشروع أصلا ومما
فيه لمعني في غيره وهو نوعان ما جاوره المعنى
جمعا كالبيع وقت النداء والصلوة في الارض

[illegible][illegible]

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

كلام لا يلزم الظاهر لان كلامنا في حكم
مطلوب تعلق بسبب مشروع وعمله ابقى سببا

والحكم به مشروع عام ووقوع النهي عليه اتماما هو

جزاء شرع زاجر فيعتد حرمة سببه كالقصاص

ولما ان النهي يراد به عدم الفعل مضافا الى

اختيار العباد وكسبه فيعتد التصور ليكون

العبد مبتلى بين ان يكف باختياره فيثاب

عليه وبين ان يفعل باختياره فيعاقب عليه

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

والقصاصات في سببها ان السبب ليس بغيره
فان النهي في الفعل هو المطلوب بل هو
الغرض من النهي في الفعل هو المطلوب بل هو
الغرض من النهي في الفعل هو المطلوب بل هو

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

[illegible]

بعد از آنکه در الحوائض از دل احوال یافتن الا حرام است بعد از الحیض یا طهر و الظاهر بمقتبی الکفارة نکاح بر زن من ترجع امره و مناک مانع الیک الی اصول الیها حسا فالما یخاف فیها حرمت یست بمعناه لا غایت کن

[illegible]

من السج بعد ما يبني القايون في الالعف دقاره اصله

ان التحريم لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتد به الا من
 حيث انه يفوت الامر فاذا لم يفوته كان مكروها
 كالامر بالقيام ليس ينهي عن القعود قصد حتى
 اذا قعد ثم قام لا تفسد صلاته ولكنه بكرة
 وعلى هذا القول يحتمل ان يكون مقتضيا في
 هذه اثبات تنبيه تكون في القوة كالواجب ولهذا
 قلنا ان المحرم لما ينهي عن ليس لحظ كان من
 السنة ليس لانزال الرداء
 في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشتروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالحيج بالبيت والصوم

فصل

في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشتروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالحيج بالبيت والصوم
 انما قد علمت من سائر العبادات لان
 اشتق على البدن ثم ذكر العبادات
 مشقة ايضا ثم ذكر العبادات
 فاشترط العبادات عبادا لا يشترط منها ثم ذكر
 فاشترط العبادات لان فاشترط العبادات
 المعاملات لان فاشترط العبادات
 وانما ذكر الامان بعد المشروعات وهو
 اصل الدين لانه تفادى على ان عاقبت
 المكلفين به بيان هو اليقين وانما ذكر
 بعض الاسباب التي هي السبب
 ذكره بقوله وانما يعرف السبب
 قوله فجعل الصوم متعلقا بالشهر
 يكون من شهر رمضان
 يصح ان يكون متعلقا بالشهر
 انما قد علمت من سائر العبادات لان
 اشتق على البدن ثم ذكر العبادات
 مشقة ايضا ثم ذكر العبادات
 فاشترط العبادات عبادا لا يشترط منها ثم ذكر
 فاشترط العبادات لان فاشترط العبادات
 المعاملات لان فاشترط العبادات
 وانما ذكر الامان بعد المشروعات وهو
 اصل الدين لانه تفادى على ان عاقبت
 المكلفين به بيان هو اليقين وانما ذكر
 بعض الاسباب التي هي السبب
 ذكره بقوله وانما يعرف السبب
 قوله فجعل الصوم متعلقا بالشهر
 يكون من شهر رمضان
 يصح ان يكون متعلقا بالشهر

منه اي ان الامر بغير الاستحسان

سواء في اصول الفروع او في سائر العلوم الشرعية

في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشتروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالحيج بالبيت والصوم

[illegible]

بالشهر والصلوة بأوقاتها والعقوبات بأسبابها
والكفارة التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة
بما يضاف إليه من سبب متزدد بين الخطر
والأمانحة والمعاملات بتعلق البقاء للمقدور
بتعاطيها والأيمان بالإيات الدالة على حدوث
العالم وإنما الأمر لا لزوم أداء ما وجب علينا
بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يطالب
بالأداء ودلالة هذا الأصل إجماعهم على وجوب
الصلوة على النائم والمجنون والمغنى عليه
إذا لم يزدد المجنون والأغماء على يوم وليلة وإنما
يعرف السبب بسببه الحكم إليه وتعلقه به

واما تعين المنفعة
 الموجب النظر الى
 متعلقها فكانت هي سبب البقاء
 سبب ازالة الفلج ووجود سبب البقاء
 فتلحق التبارك بها واقطع اليها سبب غيرها
 وهو سابق على شرطها فيصالح بالاجماع والالتزام
 اعلم ان التمسك بالاجماع في حق النائم
 بعلى النعم انما يشق في حق النائم
 ودون المنع عليه وانما يجوز لان الصلوة
 عند النوم في حق النائم على المجنون و
 في حق المجنون
 لا يكون له
 سبب الا اذا كان المجنون والاعمار
 يعي التمسك بالاجماع في حق المجنون
 المعنى عليه ايضا ويكون المراد من الاجماع
 اتفاق علمائنا دون جميع العلماء
 اي اضافة التمسك اليك قولك صلوة
 هو العبادة والشبه وفي بحث لان المتصالح
 فيه والوجوب كصلوة الظاهر لا وجوبها والكرام
 ليست بسبب له فاهو مضان الى العبادة في حق
 وما هو سبب ليس بمضان ليس هو سبب
 هو المضان من حيث المضان قلت الوجوب
 لان الاصل في الاضافة ان يكون
 المضان اليه سببا للمضان وان يكون
 اوثا بالمضان اليه كقولك غيبه الله
 بل لا توقف على اختيار

[illegible]

[illegible]

الألفاظ المذكورة في باب الأذان من قوله بكرة
أو قد استاء أو لا بأس به وحيث قيل بعيد فذلك
من حكم الوجوب والنفل اسم للزيادة ونوافل
العبادات ذوايد مشروعة لنا لأعليا وحكمة
التي يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه و
يضمن بتركه بالشروع عندنا لأن المؤدى صار
لله تعالى مستغلا إليه وهو كالنذر صار لله تسمية
لأنه فعلا ثم وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان يجب
الصيانة ابتداء الفعل بقاءه أو نحو ما الرخص
فانواع أربعة نوعان من الحقيقة أحدهما حق
من الآخر ونوعان من المجاز أحدهما أتم من الآخر

الوقت
 يدخل الوقت
 على الوقت
 القطوع
 فافسده لا يذم
 عاونا استخفنا وقالوا
 صارت الواجب
 فاصدوا ذلك
 المدد وعنده
 الظلم ثم نفسه
 شيئا فكلما
 ورجع
 فاقبل
 ثم كان
 فليكون
 المؤدى صوم
 من اخفى الصوم
 غيره صولما
 صوما او صولة
 الى اسمع
 الوجه لا يوح
 اليه ثم
 الاباطال
 الوقت
 على الوقت
 القطوع
 فافسده لا يذم
 عاونا استخفنا وقالوا
 صارت الواجب
 فاصدوا ذلك
 المدد وعنده
 الظلم ثم نفسه
 شيئا فكلما
 ورجع
 فاقبل
 ثم كان
 فليكون
 المؤدى صوم
 من اخفى الصوم
 غيره صولما
 صوما او صولة
 الى اسمع
 الوجه لا يوح
 اليه ثم
 الاباطال

[illegible]

السلم حتى كانت العينة في المسلم فيه مفسدة
للعقد وكذلك الخمر والميتة سقط حرمتها في
حق المكرة والمضطر أصلا للاستثناء حتى لا يسعها
الصبر عنهما وكذلك الرجل سقط غسله في مدة المسح
أصلا لعدم سرية الحدث إليه وكذلك قصير
الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

انقصر الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا

[illegible]

الرفق في الأقل عدداً وأما ظهر المسافر والمقيم
وأحد في التحديد بين القليل والكثير لا يتحقق سمي
من معنى الرفق وعلى هذا يخرج من نذر الصوم
سنة أن فعل كذا ففعل وهو معسر بخير بين
صوم ثلاثة أيام وبين سنة في قول محمد وهو
رواية عن أبي حنيفة ترحم أنه رجع إليه قبل موته
بثلاثة أيام لأنها مختلفان حكماً أحدهما قربة
مقصودة والثاني كفارة وفي مشلتناهما سواء
فصار كالمدر إذا جنى لزم مولاة الأقل من لا شر
ومن القيمة بخلاف العبد لما قلنا باب

[illegible]

في بيان اقسام الشُّعَر

[illegible]

الباقين بمنزلة العثمان عليا صريحا والمشهور
 انهم علموا بوقوعه في يوم كذا ان العائمة فكذلك
 علماء الباقين في رجب على يقيناً فكذلك
 وهو ما كان من الاحاديث الاصل ثم انستد
 فصار يشك في قيام لا يتوهم فواظبوا على
 الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم واولئك
 قوم ثقاة ائمة لا يتهنون فصار بشهادتهم
 وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الجصاص
 انه احد قسمي المتواتر وقال ابن ابان يضل جاحد
 ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة
 السلف صار حجة للعمل به بمنزلة المتواتر
 فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ
 عندنا وذلك مثل زيادة الرجم والميهر على الخفين

سید نبی کا ان الفاظ سے بوجب علم تعلیم یافتہ مسلمانوں کو بہت کچھ سیکھنا ہے۔

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

[illegible]

فقال ان ذلك امر خاص به وجميع سعادته الزام من حيث انه جل على الاستعجال وليس الزام من حيث ان الزم كل معروف في حقه يشترط له معرفة

الماء ثم يتيمم فهو افضل وفي المعاملات التي تنفك

عن معنى الالتزام كالإكالات والمضاربات

والاذن في التهامه يعتد به كل ميم لعموم

الضرورة الداعية إلى إسقاط سائر الشرائط فان

الآن

الملك

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في ليلة القدر
التي هي خير لي من كل ليلة

وذلك بما يتعلق به الزنوم فشرطه ما في أمم الدي
 الشرط ليصلح أن يكون فيما يتعلق
 الزنوم

دون ما يتعلق بشبه النزوم من المعاملات وانما
 اي دون امور لا يتعلق به النزوم في غير ان
 به النزوم

اعتبر اخبر الفاسق في حل الطعام وحرمة

[illegible]

وهو مطلقا في البحر المسمى ١٢. كجوابا على سؤال في بيان ان الاصل ابطاء الماء وكما يستدل على ذلك الطحاوي في البحر المسمى ١٣. حيث قال في البحر المسمى ١٤. قبح في البحر المسمى ١٥.

[illegible]

يقبلوا في الدنيا في ملك
منهم القسم في تقسيم آه بخلاف الدنيا

ای جز قتل

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العدل في الدين والعدل في الدنيا والعدل في الآخرة»

فَيَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْفِ بِوَعْدِكَ إِلَى الْقَوْمِ
فَوَدَّ أَنْ يَنْقُصَهُ اللَّهُ لَعَلَّ يُفْهَمُ

24/10/2019

[Illegible handwritten notes]

[illegible]

[illegible]

مه ريقا بل خبر الجمول الذي لم يقابل برد ولا قبول لان خبره لا يجيب العمل ومذ لا يوجد فيه اثم

س والزوج بن شرواح لا يثبت بغيره الكركي الضعيف ١٢

موقوف علیٰ ائمہ شیوخ اہل بیت

[illegible]

صه بان اسند الی الامام علی بن ابی طالب و الاصل الاول انکره لخصا و لیس فی ذلک "سه ای سقوط الم - اسی

تولیس راجہ القصص قہرالاہوج من کی بیارادہ کال غلطہ شہی منہ

[illegible]

فقد لا يوجب جرحاً بان قال حدثنا فلان كذا
من كذا رواية ولم يسم بذلك اسمه و
قال مختلفان عن فلان
شئ منها و
التقصيب نقويت دادن کرده
فوقش را بر ختم ۱۲

٥٥
 اختلاف في جواز التقلب الصحابي
 فقليل يخرج مطلقا أي كما يدرك
 بالقياس ما لا يدرك وقيل لا يجوز
 عبادة غيره بالقياس مع المماثل
 فبما يدرك بالقياس مع المماثل
 فقليل يخرج مطلقا أي كما يدرك
 بالقياس ما لا يدرك وقيل لا يجوز
 عبادة غيره بالقياس مع المماثل
 فبما يدرك بالقياس مع المماثل

٤٩ وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث ان من لم يترك ما كان عليه من العادات لم يترك ما كان عليه من العقائد

كما في سؤر الجمار لما تعارضت الدلائل ولم يصل
كل ما موصوفه في كالتقريب الذي ثبت في سؤر
الجمار وموصوفه في سؤر الجمار على المصنفين ان مثبت
القياس شاهد لانه لا يصلح لنصب الحكم ابتداء
قيل ان الماء عرف طاهرا في الاصل فلا يتجسس
بالتعارض ولم يزل به الحديث فوجب ضم التيمم
اليه وسننى مشكلا واما اذا وقع التعارض بين
القياسين لم يسقطا بالتعارض يجب العمل بالحال
بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه لان
القياسين حجة يعمل به اصاب المجتهد الحق به او
اخطا فكان العمل باحدهما وهي حجة اطمان قلبه
اليهم بنور الفراسة اولى من العمل بالحال ثم التعارض
انما يتحقق بين المجتهدين بايجاب كل واحد منهما

[illegible][illegible]

بذلك ان النفي متى كان من جنس ما يعرف
بدليله او كان مبايسته حاله لكن عرف
ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاشياء
والا فلا فالنفي في حديث برهارة مبايسته لا
بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وفي حديث
ميمونة ما يعرف بدليله وهو هيئة الحرم
فوقعت المعارضة وجعل رواية ابن عباس
انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن
الاصم لانه لا يعده في الضبط والاتقان وطهارة
الماء وخل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
مثل النجاسة والحرمه فيقع التعارض بين الخبرين

ان الراوي لم يورد دليل يعرف
بذلك ان النفي متى كان من جنس ما يعرف
بدليله او كان مبايسته حاله لكن عرف
ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاشياء
والا فلا فالنفي في حديث برهارة مبايسته لا
بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وفي حديث
ميمونة ما يعرف بدليله وهو هيئة الحرم
فوقعت المعارضة وجعل رواية ابن عباس
انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن
الاصم لانه لا يعده في الضبط والاتقان وطهارة
الماء وخل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
مثل النجاسة والحرمه فيقع التعارض بين الخبرين

في ذلك ان النفي متى كان من جنس ما يعرف
بدليله او كان مبايسته حاله لكن عرف
ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاشياء
والا فلا فالنفي في حديث برهارة مبايسته لا
بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وفي حديث
ميمونة ما يعرف بدليله وهو هيئة الحرم
فوقعت المعارضة وجعل رواية ابن عباس
انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن
الاصم لانه لا يعده في الضبط والاتقان وطهارة
الماء وخل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
مثل النجاسة والحرمه فيقع التعارض بين الخبرين

وايضاً ليس ما نحن فيه كالنايين احدهما ظاهر والاخر محض حيث يخفى انه لان القرى عند الاشياء ولا يشبهها بها لان الطهارة كونه
على الدليل كالاخبار بالنجاسة فيحقق
فيكون خبره بناء على ظاهر الحال يكون
انقضت من الاولى وجعلت في موضع فليقت
من جنس ما يعرف بدليله واخذوا
من خبره بناء على ظاهر الحال يكون
انقضت من الاولى وجعلت في موضع فليقت
من جنس ما يعرف بدليله واخذوا

بإمكان المحققين في هذه المسألة ان يؤكدوا الكلام بقطع احتمال المجاز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر
في المتن ما يدل على ان هذه المسألة هي من المسائل التي لا يثبت فيها الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر

فيها وعند ذلك يجب العمل بالأصل ومن
الناس من يرجح بفضل عدد الرواة لأن القليل
اليه أميل وبالدكوة والمخزية في العدد دون
الأفراد لأن به تتم الحجة في العدد واستبدال
بمسائل الملاءمة لأن هذا متروك بإجماع السلف
وهذه الحجة بجملة ما تحتل البيان وهذا

باب البيان

بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تعبير
وبيان تبديل وبيان ضرورة أما بيان
التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز
والخصوص فيصير موضوعاً ومفصلاً وكذلك

البيان في المتن ما يدل على ان هذه المسألة هي من المسائل التي لا يثبت فيها الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر
في المتن ما يدل على ان هذه المسألة هي من المسائل التي لا يثبت فيها الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر

أولها

في المتن ما يدل على ان هذه المسألة هي من المسائل التي لا يثبت فيها الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر

في المتن ما يدل على ان هذه المسألة هي من المسائل التي لا يثبت فيها الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافع حقيقة هو انه قد ذكر

بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتراك فاما
بيان التفسير نحو التعليق والاستثناء فانما
يصح بشرط الوضوح واختلف في خصوص العموم
فقد بنا لا يقع ميزا خيا وعند الشافعي يجوز
فيه التزاخي وهذا بناء على ان العموم مثل الخصوص
يحددنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا
يبقى القطع فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فيبقى
بشرط الوضوح على هذا قال علماءنا رحمه
اوصي بخلافه لانسان وبالفض منه لا خرموه
ان الثاني يكون خصوصا للاول ويكون الفض
للتاني وان فصل لم يكن خصوصا للاول بل صار

بسم الله الرحمن الرحيم

والتكليم من الان مقدار قصار المراد من الكلام
كل ما واحد لا على الاطلاق
والتكليم من الان مقدار قصار المراد من الكلام
كل ما واحد لا على الاطلاق

لأن الاستثناء عارضة في المكمل خاصة فتقر
عامتها فيما وراءه وقلنا هذا الاستثناء لما لم يكن
الصدر عامتا في الأحوال وذلك لا يصلح إلا في
المقدرا حتى أصحابنا به بقوله ثم فليث فيها
ألف سنة الأخص من عامتا والخمسين تعرض
لعدد المثلث بالالف لا لحكمه مع بقاء العدد
لأن الألف متى بقيت ألفا لم تصل اسمها دونها
بمخلاف العام كاسم المشركين إذا خض منه نوع
كان الاسم واقعا على الباقي بلا دخل ثم الاستثناء
بأنه عام مصل وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا
منفصل وهو ما لا يصلح استخراجا من الأول لأن

[illegible]

الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت
الصحابة عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور
ومنه ما يثبت ضرورة دفع الغرور مثل سكوت
الشفيع وسكوت المولى حين يرى عبده يبيع
ويشتري ومنه ما يثبت ضرورة كثرة الكلام
مثل قول علماء سارح فيمن قال له على مائة و
درهم او مائة وقفير حنطة ان العطف جعل
بيانا للادول وقال الشافعي رح القول قوله في بيان
المائة كما قال له على مائة توثب قلنا ان حذف
المعطوف عليه متعارف ضرورة كثرة العدد
وطول الكلام وذلك فيما يثبت وجوبه في الزمة

[illegible]

مَنْ ذَكَرَهُ يَمْدَحْهُ كَمَا أَوْسَمَ حَيْثُ فِي السُّبُحَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ وَاسْمُهُ
 نَبِيُّ الْفَتْحِ وَهُوَ
 لَمْ يَجْعَلْ لِي فِيهِ مَقَرًّا لَأَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِيُقَرَّرَ فِيهِ
 وَلَكِنَّ الْقَلْبَ كَمَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَقْلَامُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَقْلَامُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ
 وَالْأَقْلَامُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَقْلَامُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ

ثبت نصا كما في قوله تعالى خلدن فيها أبدا
ودلالة كسائر الشرايع التي قبض عليها رسول
الله عليه السلام والشرط التمكن من عقد القلب
عند نادون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة
ولا خلاف بين الجمهور أن القياس لا يصلح
ناشئا وكذلك الاحتجاج عند أكثرهم لأن
اجتماع عبارة عن اجتماع الأسماء ولا مدخل
للرأي في معرفة نهاية وقت الحسن والقبح في
الشيء عند الله تعالى وإنما يجوز السنج بالكتاب
والسنة ويجوز سنج أحدنا بالآخر عندنا
قال الشافعي رحمه الله لا يجوز لأنه يكون

والصحيح أن السنج بالكتاب والسنة لا يجوز لأن السنج هو التمسك بما في الكتاب والسنة من الأحكام الشرعية لا بما في أذهان الناس من الآراء والمعتقدات...
والاحتجاج بالكتاب والسنة لا يجوز لأن الاحتجاج هو التمسك بما في الكتاب والسنة من الأحكام الشرعية لا بما في أذهان الناس من الآراء والمعتقدات...
والقياس لا يصلح لاشتقاق الأحكام الشرعية لأن القياس هو قياس الشيء على الشيء وهو من أوهن الأدلة...
والرأي لا يصلح لاشتقاق الأحكام الشرعية لأن الرأي هو ما يعتقده الناس من غير دليل شرعي...
والاجتماع عبارة عن اجتماع الأسماء ولا مدخل للرأي في معرفة نهاية وقت الحسن والقبح في الشيء عند الله تعالى...
والسنة ويجوز سنج أحدنا بالآخر عندنا قال الشافعي رحمه الله لا يجوز لأنه يكون

9. 2

مُدْرَجَةٌ إِلَى الطَّعْنِ وَأَنَا نَقُلُ النِّسْخَ بَيَانِ مَدِيَّةٍ

الحكم وجائز الرسول عم بيان مدة حكم الكتاب

فقد بعث مبيّنا و جازان يتولى الله تعالى

بیان ما اجرے علی لسان رسوله و بجوز نسخ التذکرہ

والحكمة جميعا ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر

لأن للنظم حكماين عجزا الصلوة وما هو قائم

بعضی ضیعتہ وکل واحد منها مقصود بنفسہ

فاحتمل بيان المدة والوقت والزيادة على النص

سبح عندنا خلقا للشافعي رحمه الله لان بالزباد

يَصْدُرُ أَصْلُ الْمَشْرُوعِ بِعَظْمِ الْحُكْمِ وَمَا لِلنَّظَرِ

حكم الحاكم في ما يحق حقا لله تعالى لان

[illegible]

بما من الله تعالى من ان الله قد افقوه بنفسه المات

من الوجوه الحكمية في العلم الذي يثبت بالانسان
والله اعلم بالصواب

لا يجوز ان يراد بالاولى
الاولى

وكر في نيران الاصل من ان يكون الكرميات
النواع احدى ان يكون الكرميات

المسحوق
معلوم
وجوب الصوم
في شهر رمضان
لا يكون
المسحوق
في شهر رمضان
لا يكون
المسحوق

اول بخود و اول بغير خود
اول بخود و اول بغير خود
اول بخود و اول بغير خود
اول بخود و اول بغير خود
اول بخود و اول بغير خود

فصل في بيان صلوة النجم والوجه
على كنفى صلاة النجم والوجه
او بدنس زيادة شدة الفصلين
والجانبين في باب الصوم في من
كبر القبول بالانسان

العلامة على

و اما در این کتاب که در بیان احوال و سیرت و صفات و مناقب و کرامات و غیره از آن بزرگواران است که در این کتاب مذکور است

[illegible]

الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم قال
 أبو سعيد البردعي رحمه الله تقليد الصحابي
 واجب يترك به القياس لاحتمال السماع
 والتوقيف ولفضل اصابتهم في نفس الراي
 بمشاهدة احوال التزويل ومعرفة اسبابه
 وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله لا يجوز تقليد
 الصحابي الا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي
 لا يقلد احدا منهم وهذا الخلاف في كل ما
 ثبت عنهم من غير اختلاف بينهم ومن غير
 ان يثبت انه بكم غير قابل ففسكت مسلمات
 له واما ان اختلفوا في شيء فالحق لا يعدو

[illegible]

السابقين لان هذا الاجتماع ليس
بالاجتماع قدس قال الاجتماع الا
للصالحين فاقع في معرض الخلا
اذا اختلفت اهل عصر في مسئلة على
قولين واستقر فتاوى فلك على
بينين اتفاقا والاجماع في العصر
الذي بعده على ما اتفقوا عليه في تلك
المسئلة لم يكن عدم الاتفاق
شرطا للحجة

اجتماع الناس في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها لا
كان كنقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا ما على القياس

اجتماع الناس في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها لا
كان كنقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا ما على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها لا
كان كنقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا ما على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها لا
كان كنقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا ما على القياس

[illegible]

عن القياس كإيجاب الطهارة بالقهقهة
في الصلوة وإن يتعدى الحكم الشرعي الثابت
بالنص تبعينه إلى فرع هو نظيره ولا ينفرد فيه
فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الخمس
لسائر الأشرية لأنه ليس بحكم شرعي ولا لصحة
ظهار الذي لكونه تغييرا للجرمة المتناهية
بالكفارة في الأصل إلى طلاقها في الفرع عن
الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر
إلى المكروه والخاطي لأن عذرهما دون عذره
فكان تعديته إلى ما ليس بنظير ولا بشرط
الإيمان في برقية كفارة اليمين والظهار

في مصروف الصدقات لانه تعدية الى مانفه
 نص بتغيره والشرط الرابع ان يبقى حكمه
 الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
 تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
 اطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
 قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
 سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
 على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
 وصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا به
 وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
 بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصروف الصدقات لانه تعدية الى مانفه
 نص بتغيره والشرط الرابع ان يبقى حكمه
 الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
 تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
 اطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
 قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
 سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
 على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
 وصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا به
 وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
 بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصروف الصدقات لانه تعدية الى مانفه
 نص بتغيره والشرط الرابع ان يبقى حكمه
 الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
 تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
 اطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
 قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
 سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
 على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
 وصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا به
 وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
 بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصروف الصدقات لانه تعدية الى مانفه
 نص بتغيره والشرط الرابع ان يبقى حكمه
 الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
 تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
 اطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
 قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
 سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
 على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
 وصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا به
 وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
 بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

102/5

الصلحية على ما كان قبله وهذا بين ان اللام

ای بصرہ معاقتہ اولانیہ اوجت الصنف الیہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

هذه الأسماء استجاب لها جميعهم بحملته

للصلوة وكل جزء منها قيلة وما سر كنيها فاجعل

الفروع نظيره في حكمه بوجوه ثمانية فيه وهو الوصف

اى حكم الاصل فى الشرع
 سئل عن رجل له ثوبان
 اى حكم الاصل فى الشرع

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين لنا ما كنا في غمضنا من غفلتنا عن الله عز وجل
 والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين لنا ما كنا في غمضنا من غفلتنا عن الله عز وجل

[illegible]

فقد على استحقاق الصدقات العظمى
الاخصار في صفون الامانات
العمى الى صفونا

قوله في العبدات على الاضافه العبدات

لا وقت ان تصعد في البيت
الحبيب والمولى المولى
اي اعتد قائمته الحبيب
بعضا من

الرجل قبل ان يقع في كلف العقوبة
ويجوز ان يكون معناه انا ان
سلمت ان الناس فكذلك لا يدل على ان
الرجل اذا لم يكن ملكا فليس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والله اعلم
سليمك
للفقر في التوبة
التي خلفت نصارت
الحسين

[illegible]

العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

ان العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

هذا هو العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

ان العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

[illegible]

الناسي منسوب الى صاحب الشرع فسقط عنه
معنى الجنابة وصار الفعل عهرا فبقى الصوم لبقا
ركنه لا لما تم مع فوات تركه فالذي جعل عديم
دليل الخصوص جعلناه دليل العدم وهذا اصل
هذا الفصل فاحفظه ففيه فقه كثير وتخلص كبير
واما حكمه فتعدية حكم النص الى ما لا نص فيه
ليثبت فيه بغالب الراي على احتمال الخطا فان ثبت
حكمه لا يزم للتعليل عندنا وعند الشافعي هو صحيح
بذون التعدية حتى جواز التعليل بالتمنية
وجم بان هذا لما كان من جنس الوجود
ان يتعلق به لا يجاب مثل سائر الاثر

لأن مقتضى العلم الشرعي هو دفع التعليل بالتعليل
فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان
لأن مقتضى العلم الشرعي هو دفع التعليل بالتعليل
فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان
لأن مقتضى العلم الشرعي هو دفع التعليل بالتعليل
فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان

قال بطلان العلم الشرعي هو دفع التعليل بالتعليل
فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان

فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان

فان دفع التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
ولم يثبت من التعليل في ما لا يملك ذلك حكمه
من ثبوت مثل علم المنصوص بغير ما كان

[illegible]

لا يستغرق محله فاعلم ان كيد باه مستجاب ٢٢ ت ١٢

١٢
وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

وعلى كل واحد من القسمين وجوب من الدفع اما
وجه دفع العلة الطردية فاربعية القبول
بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فسما
الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب
العلة فالترام ما يلزمه العلة بتعليقه وذلك
مثل قولهم في صوم رمضان انه صوم
فرض فلا يتأدى الا بتعيين النية فيقال لهم
عندنا لا يصح الا بتعيين النية وانما يجوز
باطلاق النية على انه تعيين واما الممانعة
فهي اربعة اوجه ممانعة في نفس الوصف
وفي صلاح الحكم وفي نفس الحكم وفي

وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

سواء في صفة او في استحسان الحكم لا يوجب العلة لان العلة لا يوجب الحكم

سواء في صفة او في استحسان الحكم لا يوجب العلة لان العلة لا يوجب الحكم

وهو ان السائل اذا كان على وجه الاستفهام الذي يوجب العلة فان القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب

وهو ان السائل اذا كان على وجه الاستفهام الذي يوجب العلة فان القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب

الى الوصف واما فساد الوضع فمثل تعليكه
لا يجاب الفرقه باسلام احد الزوجين ولا بقاء
النكاح مع امرئ اذا احدث ما فانه فاسد في الوضع
لان الاسلام لا يصلح قاطعة للحق والردة
لا تصلح عفو واما المناقضة فمثل قولهم في
الوضوء والتيمم اهما طهارتان فكيف افرقتا
في النية قلنا هذا ينتقض بغسل الثوب والبدن
عن نجاسة فيضطر الى بيان وجه المسئلة وهو
الوضوء طهر غير حكيم لانه لا يعقل في الحمل نجاسة
فكان كالتيمة في شرط النية ليتحقق التعبد فلهذا
الوجه تلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير

وأما العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المناقضة
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبه وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

فان قيل ان العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المناقضة
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبه وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

فان قيل ان العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المناقضة
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبه وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

حاشية

حاشية

فيه صار الوضف حجة من حيث ان وجوب
 التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا
 يحتمل الوضف بالتحية وهناك لم يجب غسل
 ذلك الموضع فان عدم الحكم لعدم العلة وببره
 عليه صاحب المرجع السائل فدل عليه بالحجة بيان
 انه حدث موجب للطهارة بعد خروج الوقت
 وبالفرض فان عرضنا التسوية بين الدم والبول
 وذلك حدث فاذا الزم صائر عفو القيام وقت
 الصلوة فكذلك ههنا اما المعارضة فمخروجان
 معارضة فيها مناقضة ومعارضة خالصة
 اما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب

فان كان الجاهل بوجوب غسله في ذلك الموضع
 لم يجب عليه التطهير في ذلك الموضع
 من البدن باعتبار ما يكون منه لا يحتمل الوضف بالتحية
 وذلك الموضع فان عدم الحكم لعدم العلة وببره
 عليه صاحب المرجع السائل فدل عليه بالحجة بيان
 انه حدث موجب للطهارة بعد خروج الوقت
 وبالفرض فان عرضنا التسوية بين الدم والبول
 وذلك حدث فاذا الزم صائر عفو القيام وقت
 الصلوة فكذلك ههنا اما المعارضة فمخروجان
 معارضة فيها مناقضة ومعارضة خالصة
 اما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب

انما هو في حاشية
 حاشية

في ذلك الموضع فان عدم الحكم لعدم العلة وببره
 عليه صاحب المرجع السائل فدل عليه بالحجة بيان
 انه حدث موجب للطهارة بعد خروج الوقت
 وبالفرض فان عرضنا التسوية بين الدم والبول
 وذلك حدث فاذا الزم صائر عفو القيام وقت
 الصلوة فكذلك ههنا اما المعارضة فمخروجان
 معارضة فيها مناقضة ومعارضة خالصة
 اما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب

[illegible]

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
 يستوى به عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
 يستوى به عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
 يستوى به عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
 يستوى به عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
 يستوى به عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل في الترجيم واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيم وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وفضل حتى قالوا ان القياس
 لا يترج بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترج البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترج على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيم اربعة الترجيم بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل في الترجيم واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيم وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وفضل حتى قالوا ان القياس
 لا يترج بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترج البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترج على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيم اربعة الترجيم بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل في الترجيم واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيم وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وفضل حتى قالوا ان القياس
 لا يترج بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترج البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترج على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيم اربعة الترجيم بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

والمراد بالاشهر هو الذي لا يترج بغيره في القياس

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل في الترجيم واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيم وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وفضل حتى قالوا ان القياس
 لا يترج بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترج البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترج على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيم اربعة الترجيم بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

قیاس علی حدیثہ و فی حدیث القیاس واحد و المعنی واحد الباقی اصول کثیرة و سائر
ای عدم الدلیلة فی توضیح عدم الکمال و لا وجود لانه فی سیر بنی و الاصل امرجی لان الرجحان لاجل من حسب ۱۲

وما يتعلق به الحكم الشرعي
 قوله واذا تقاسم من ضرر بالرجوع فاما ان يرجع كل واحد
 من الشرعيين المتقاسمين بمعنى راجع الى الذات او لا والآخر مالى

حاشية متعلقة صفح ١٠٠ وا ١٠١ قوله لان الامر بالخيار
 لابق انه نعم لم يقتصر في انجاز مواعيدهم على مال الزكاة بل وجب لهم خمس الغنائم واجب
 الكفارات صدقات الفطر والعشر عليهم فصار كانه قيل للاغنياء اقرو البعض وجوبهم من
 الزكاة فلا يلزم منه جواز الاستبدال لانا نقول هذه الامور شملت بالعوارض ليست باجور
 اصلية فربما لا يقع حرب في سنين فلا تحصل غنيمة وربما لا يكون في بلد او بلاد عرض عشرية
 وربما لا يقع اسباب الكفارات ولو وقعت لا يمكن اخذ الكفارات جبراً فمن وجبت عليه
 وكذلك صدقة الفطر فلا يحصل بها انجاز المواعيد على سبيل اليقين فاما الزكاة فامر اصلي
 لايج تلبس من بلاد المسلمين عن اغنياء وجبت عليهم الزكاة وهي تؤخذ من ارباب الاموال جبراً
 لان يردوا بانفسهم فيصير محلاً لانجاز المواعيد فانه قيل لو احتاج الفقير الى شئ غير الزكاة
 يبيعها ويشترى ما يريد وايضاً البديل لا يدفع جميع حاجاته فقلت قوله لو احتاج الفقير لتحقيق
 ما ذكرنا فان كلامنا اذا اخذ الشاة كان قابضاً حقه من حيث انها مال مطلق صالح لقضاء
 الحاجج لمن حيث انها شاة وقوله البديل لا يدفع جميع حاجاته قلنا مطلق المال صالح لدفع
 الحاجج من حيث ان كلامنا يدفع بالمال فطلق المال يكون دفعاً للحاجج من هذا الوجه ١٢ ق
قوله بالاستبدال اي استبدال الشاة بالقيمة التي يتوسل بها الى الحاجج والعاء
 اسم الشاة حاصل الدليل ان الزكاة عبادة محضة وهي حق الله تعالى وانما يرفع الى الفقراء
 الوعد ولا يخفى ان جميعهم مختلفون لانتدفع بنفس الشاة وانما تندفع بمطلق المادية فلما امر الله
 بالزكاة منهم من مال معين غير واثق لما وعد ذلك على جواز الاستبدال والعاء اسم الشاة
 اذن صاحب الحق وهو الله تعالى لا بالتعليق وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيار المقدار الواجب
 ان يبايعه الفقير لكونه يرد عليه ان وجوب الشاة لما كان لعبارة النص وجواز الاستبدال بدلالة
 ما سبق فانه كيف رجح الدلالة او الاقتصار على العبارة وايضا علم من فعارض العبارة بالاقصا
 وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شرح اصول فخر الاسلام انه ما وجد نظير لمعارضه الاقتصار

بسم الله الرحمن الرحيم

كَوْفُهَا نَا لَمْ يَزِدْ وَيَسِّرَ الْمَلْفَ وَالْمُصْعِبَ وَكَلَّمَ الْجَبِيحَ وَالْمُتَحَنِّنَ وَكَلَّمَ الطَّافِقَ وَالْمُخَالَجَ وَجَبَّزَ زَلِكَ الْأَسَى

[illegible]

في مسألة التجيز هل يبطل التعليق فعندنا يبطله
لان البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتضيه
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضب مضمونا
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذ كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فاته المحل
بطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

الذي هو موجب البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتضيه
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضب مضمونا
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذ كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فاته المحل
بطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

قوله لا يبرأ من الموت اثنى من الاحكام في غير المحل فلا يبرأ في الشبهة الا في محله ١٢
قوله لا يبرأ من الموت اثنى من الاحكام في غير المحل فلا يبرأ في الشبهة الا في محله ١٢

قوله لا يبرأ من الموت اثنى من الاحكام في غير المحل فلا يبرأ في الشبهة الا في محله ١٢
قوله لا يبرأ من الموت اثنى من الاحكام في غير المحل فلا يبرأ في الشبهة الا في محله ١٢

معارض هذه الشهادة السابقة على ما
العلة فهي في الشريعة عبارة عما يضاف
إليه وجوب الحكم ابتداءً وذلك مثل البيع
للملك والنكاح للحل والقفل للقصاص وليس
من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم
بل الواجب اقترانها معاً وذلك كالاستطاعة
مع الفعل غنينا فاذا تراخى الحكم لما عني
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسم
ومعنى لاحكامها ودلالة كونه علة لا سبباً ان المانع
اذ انزل وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه
المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة

اسما ومعنى لا حكما وهذا صحيح فالحكمة لا تكون
يشبه الاسباب لما فيه معنى لا حكمة حتى لا
يستند حكمه وكذلك كل ايجاب مصداق
الى وقت علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه
الاسباب وكذلك نصاب الزكاة في اول
الحول علة اسما لانه وضع له ومعنى لكونه موثرا
في حكمه لان الفناء يوجب المواساة لكنه
جعل علة بصفة الفناء فلما تراخي حكمه اشتهر
لا سبب الا يرى انه انما تراخي الى ما ليس
بمحدث به والى ما هو شبيه بالعلل ولما كان
مترaxيا الى وصف لا يستقل بنفسه اشتهر

العلل وكان هذا الشبه غالباً لأن النصاب
من البيوع ولما أشبه العلل وكان ذلك أصلاً
كان الوجوب ثابتاً من الأصل في التقدير حتى
صح التعجيل لكنه يصير زكاة بعد الحول
كذلك مرض الموت علة لتغير الأحكام أسما
ومعنى لا أن حكمه يثبت به بوصف الاتصال
بالموت فأشبهه الاشتباب من هذا الوجه وهو
علة في الحقيقة وهذا الشبه بالعلل من النصاب
وكذلك شراء القريب علة للعنق لكن بواسطة

على انما هي اضافته وجوه الحكم الالهي في كبرياؤه لا تطلع لانه شرط من كل جهة فاعلم ان الله عز وجل هو الذي يقرر

[illegible]

ومضى الى الجبل العظيم
 الدليل يتجمل العلم
 المشتقة والنجار عن الجنة لا يوقف عليها
 لان حقيقة الجنة لا يوقف عليها
 على الجبل العظيم
 مناه ان اصل في العرف
 يقع الطوفان
 الى الخوض عننا والوقوف
 على حقيقة الحاجة يمكن
 فانا الطوفان
 في اوجحة الطلاق
 في الشريعة
 العت وشركهم
 وكان محاربا في الباب
 صورة بدون الكا
 دخلت

بعد قوله انت طالع لان دخول الدار
وكسر البيرة الطريق بيد تحقق الطلاق
سواء السقوط في البيرة معن السقوط
ذلك لان العلة اذا كانت بتحقيق صوة
يحقن الحكم وعند الشرط يظهر تأثيره
الثاني شرط لا يكون متاخرا عن صورة
السلطة فلا يضاف الحكم اليه فلا يصح ان يثبت
الضابط للوضوء ولانه قطع السارق
نوعين فتمتعهم الشرط ان الشرط على
غير جامع والشرط ان الشرط على
الشيء يكون خارجا عن الشيء فلو شرط
ان اضافة

في الشتر والمرح والثاني اقامة الدليل مقام
 المدلول كما في الخبر عن المحبة اقيم مقام المحبة
 في قوله ان احببني فانت طالق وكما في الطهر
 اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق واما الشرط
 فهو في الشريعة عبارة عما يضاف اليه الحكم
 وجودا عند كذا وجوبا به فالطلاق المعلق بدخول
 الدار يوجد بقوله انت طالق عند دخول الدار
 كذا وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر
 في الطريق هو شرط في الحقيقة لان الثقل حلقه
 السقوط والمشى سبب محض لكن الارض كانت
 مسكة مانعة عمل الثقل فصارت الحفر ازالة

والله اعلم بالصواب

فان قيل ان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط فاجاب بان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط

١٢

فان قيل ان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط فاجاب بان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط

للبيان فثبت انه شرط ولكن العلة ليست بصالحة للحكم لان الثقل امر طبعي لا يتعدى فيه والمشي مباه بل يشترطه فلم يصلح ان يجعل علة بواسطة الثقل واذا لم يعارض الشرط ما هو علة وللشرط شبه بالعلل لما يتعلق به من الوجود اقيم مقام العلة في ضمان النفس والأموال جميعاً واما اذا كانت العلة صالحة لم يكن الشرط في حكم العلة ولهذا قلنا ان شهود الشرط واليمين اذا رجعا جميعاً بعد الحكم ان الضمان على شهود اليمين لا يتم شهود العلة وكذلك العلة والسبب اذا اجتمعا سقط حكم السبب كشهود التخيير والاختيار اذ اجتمعا

فان قيل ان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط فاجاب بان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط

فان قيل ان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط فاجاب بان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط

فان قيل ان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط فاجاب بان مقتضى العقل ان يكون الشرط في كل حكم واجباً لا يخلو عن شرط

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح فبيع
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح فبيع
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح فبيع
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح فبيع
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

يبتدأ به من حيث ينتهي إليه درك الحواس
 أفبدي المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله
 بتوفيق الله ثم وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة
 إذا برغت وبدأ شعاعها ووضح الطريق كانت
 العين مدركة بشهابها ومنا بالعقل كفاية وهذا
 قلنا ان الصبي غير مكلف بالإيمان حتى اذا
 عقلت المراهقة وهي تحت مسلمين ابوين
 مسلمين ولم تصف الاسلام لم تجعل مرتدة ولم
 تثن من زوجها ولو بلغت كذلك لبانت
 من زوجها وكذا نقول في الذي لم تبلغه
 الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل وانه

الطريق الذي لا يخلو من حيث ينتهي إليه درك الحواس
 أفبدي المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله
 بتوفيق الله ثم وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة
 إذا برغت وبدأ شعاعها ووضح الطريق كانت
 العين مدركة بشهابها ومنا بالعقل كفاية وهذا
 قلنا ان الصبي غير مكلف بالإيمان حتى اذا
 عقلت المراهقة وهي تحت مسلمين ابوين
 مسلمين ولم تصف الاسلام لم تجعل مرتدة ولم
 تثن من زوجها ولو بلغت كذلك لبانت
 من زوجها وكذا نقول في الذي لم تبلغه
 الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل وانه

الطريق الذي لا يخلو من حيث ينتهي إليه درك الحواس
 أفبدي المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله
 بتوفيق الله ثم وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة
 إذا برغت وبدأ شعاعها ووضح الطريق كانت
 العين مدركة بشهابها ومنا بالعقل كفاية وهذا
 قلنا ان الصبي غير مكلف بالإيمان حتى اذا
 عقلت المراهقة وهي تحت مسلمين ابوين
 مسلمين ولم تصف الاسلام لم تجعل مرتدة ولم
 تثن من زوجها ولو بلغت كذلك لبانت
 من زوجها وكذا نقول في الذي لم تبلغه
 الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل وانه

[illegible]

اذ لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد على شيء
 كان معذورا و اذا اعانه الله ثم بالتجربة و اهلله
 لدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم تبلغه
 الدقيق على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه في السفينة
 اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمتنع ماله
 منهم لانه قد استوفى مدة التجربة و الامتحان
 فلا بد من ان يزاد به رشدا وليس على الحد في
 هذا الباب دليل قاطع فمن جعل العقل حجة
 موجبة يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتد
 عليه و من الغايه من كل وجه فلا دليل له
 ايضا و هو مدّ هب الشافعي رحمه فانه قال في قوم

[illegible][illegible]

بالماء والصابون
ولا دوسم بكم على نفيس لا وجوب ولا دوسم على غيره
ابعد من اختيار حتى يطهر في الطبع
منه الا يتلاوه الكون
١٥٦

فان قيل في هذه الاصلين عن الفساد صورة
فان قيل في هذه الاصلين عن الفساد صورة
فان قيل في هذه الاصلين عن الفساد صورة

جميعا وكما مناني الصبي العاقل ينظر في الدنيا
دحة رسالة العقول ويلزم الحق في حجة
منه فكان هود البازي

ان لا يكون حسنة او مشقة في
لان العبادات الدينية على
يكون العبادات الدينية على
الدينية وان كان من حق الاوضاع
من حقوق العبادات على العبادات
سواء في غير ذلك
لابتغى في غير ذلك
الصدقاني

كقبول الهبة وخص من به اداء العبادات البدنية
 من غير عهدة وملك برأى الولي ما يزددين النعم
 والضرب كالبيع ونحوه وذلك باعتبار ان نقصان
 رايه انجبر برأى الولي فصاير كالبالغ في ذلك
 في قول ابي حنيفة ربح الا يرى انه يبيعه من لا ينفذ
 بغين فاحش في رواية خلاف الصاحبة ورد مع
 الولي بغين فاحش في رواية اعتبار الشبهة النبية
 في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في المحجور اذا توكل
 لم يلزمه العهدة وبإذن الولي تلزمه واما اذا وصى
 الصبي بشئ من اعمال البر بطلت وصيته عندنا
 خلاف لكشافنا في وجوبه وان كان فيه نفع ظاهر

العوارض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي
 فهو الصفر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء
 والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما
 المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي
 منه فالجهل والشفة والسكر والهلل الخلاء
 والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجلاء
 وبالسفر فيه الجلاء واما الجنون فانه يوجب الجرح
 لا قوا ويسقط به ما كان ضرا يحتمل السقوط
 واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل
 القبول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه
 وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحجب الشهر

من العوارض ان لا يكون له حكم في الصوم
 لان العوارض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي
 فهو الصفر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء
 والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما المكتسب
 فانه نوعان منه ومن غير اما الذي منه فالجهل والشفة
 والسكر والهلل الخلاء والسفر واما الذي من غير فالكراهة
 بما فيه الجلاء وبالسفر فيه الجلاء واما الجنون فانه يوجب
 الجرح لا قوا ويسقط به ما كان ضرا يحتمل السقوط واذا امتد
 فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل القبول بالاداء
 وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه وحده امتداد في الصوم
 ان يستتبع تحجب الشهر

لو جوب العبادات كما هي اصلها كان
 عرضا فلو كان او كشيء او قول او فعل او
 ان العبادات لا يكون الا في العقل والادب
 الا بالنية لا بالنية العقل الا ان علمه بالثبات
 فانه لا ينافي العقل الا ان رآه قبل الاستدلال
 استحسنه فانه اذا قل بان رآه قبل الاستدلال
 فبطل ما قلنا لا اعتبار بالهوى والنوم والاعضاء
 وذلك لان الجنون من العوارض من العدم في
 والنوم وفقد الحق والنوم والاعضاء بالعدم في
 حق في عبادتها لا يوجبها الا بالوجوب اصلها
 في حق العبادات عارضا والقياس بين العبادات
 هو احد عوارضها عارضا والقياس بين العبادات
 في الجنون الاصل بان ينجس بها ما لا ينجس بها الا
 لان الجنون ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب
 وحينئذ من لم ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب
 لا ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب

من العوارض ان لا يكون له حكم في الصوم
 لان العوارض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي
 فهو الصفر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء
 والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما المكتسب
 فانه نوعان منه ومن غير اما الذي منه فالجهل والشفة
 والسكر والهلل الخلاء والسفر واما الذي من غير فالكراهة
 بما فيه الجلاء وبالسفر فيه الجلاء واما الجنون فانه يوجب
 الجرح لا قوا ويسقط به ما كان ضرا يحتمل السقوط واذا امتد
 فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل القبول بالاداء
 وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه وحده امتداد في الصوم
 ان يستتبع تحجب الشهر

في الجنون الاصل بان ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب
 وحينئذ من لم ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب
 لا ينجس بها ما لا ينجس بها الا بالوجوب

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 سببه ولعدم اهليته لا بعد جزاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام حق
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويحلى على غيره وانما يفترق
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 سببه ولعدم اهليته لا بعد جزاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام حق
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويحلى على غيره وانما يفترق
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

في قوله لا يلزم عليه حرمانه
 لان حرمانه من الميراث
 لا يلزمه حرمانه من الميراث
 لان حرمانه من الميراث
 لا يلزمه حرمانه من الميراث

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 سببه ولعدم اهليته لا بعد جزاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام حق
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويحلى على غيره وانما يفترق
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

فقطيل اذا علمت امره في حق من حمله حمل
 الاسلام ولا يجوز خروجه الى غير ذلك فوجبت له الجهاد
 ولما لم يصب اليها من المعصية العاقل فلا يقصر عنه
 واحكام الشريعة فلا يتركها المصطفى في حق الله
 لكن اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
 في الحقوق التسمية في الذبيحة جعل من اسباب
 المعصية من جهة تصح الحق اعترض بخلاف
 في حقوق العباد وعلى هذا قلنا ان سلام الناس
 كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان فيه
 المصلحة مذكرة له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

على من حمل امره في حق من حمله حمل
 الاسلام ولا يجوز خروجه الى غير ذلك فوجبت له الجهاد
 ولما لم يصب اليها من المعصية العاقل فلا يقصر عنه
 واحكام الشريعة فلا يتركها المصطفى في حق الله
 لكن اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
 في الحقوق التسمية في الذبيحة جعل من اسباب
 المعصية من جهة تصح الحق اعترض بخلاف
 في حقوق العباد وعلى هذا قلنا ان سلام الناس
 كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان فيه
 المصلحة مذكرة له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

ذلك التسيان في الصوم لان النفس حين اشتغال
 لا يقدر على الصلوة بخلاف الكلام لان فيه
 المصلحة مذكرة له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

تاريخ الخطاب للاداء وبطلت عباراته اصلا
 في الطلاق والاعتناق والاسلام والردة ولم يتعلق
 بقراءته وكلامه في الصلوة حكمه وكذا اذا اقفه
 في صلوته هو الصبح ولا يخفى مثل النوم في وقت
 الاختيار وقوت استعمال القدرة حتى منته
 صحة العبارات وهو اشد منه لان النوم فترة
 اصلية وهذا عارض ينفي القرة اصلا ولهذا كان
 حدثا في كل الاحوال ومنع البناء واعتبر امتداده
 في حق الصلوة خاصة واما الفرق فهو عمر حكمتي شرع
 بخلافه في الاصل لكنه في حالة البقاء صار من الامور
 الحكيمية به يصير المرء عرضة للتملك ولا يتزالي

في حق الصلوة بخلاف النائم في
 خلاف النوم حيث لا يتغير
 الصلوة ايضا لا يتغير
 فكان تداركها من الوجبات
 لا يتغير في حق الصلوة
 لكن المكان يوجب الحرج في
 ويشمل الاستدراك على وجهه
 القضاء كان مستقلا للاداء وان
 الاداء لم يلزم الوجوب لا وقت
 وبه ورد الاصل بوجوبه على من
 اربع صلوات تقضى في كل
 اربع صلوات تقضى في كل
 عن الصلوة ولو اتمى عليه يقضى
 عدمه من اجل ان الصلوة لا
 في الصلوة والارادة والارادة
 دون الصلوة والارادة والارادة
 فيها تارة وان لا يتعبد ثم
 ان في حق الصلوة والارادة
 فان غلبت الارادة في حق الصلوة
 ونفيها عن الارادة في حق الصلوة

ان لا يتعبد ثم ان في حق الصلوة
 فان غلبت الارادة في حق الصلوة
 ونفيها عن الارادة في حق الصلوة
 ان لا يتعبد ثم ان في حق الصلوة
 فان غلبت الارادة في حق الصلوة
 ونفيها عن الارادة في حق الصلوة

هو وصف لا يحتمل التخييل فقد قال محمد بن قيس
في مجهول النصب اذا قران نصفه عبد فليس
لانه يجعل عبد في شهادته وفي جميع احكامه
وكذلك العتق الذي هو صفة وقال ابو يوسف
ومحمد بن الاحتياق لا يتجزئ لما لم يتجزأ انفعاله وهو
العتق وقال ابو حنيفة رحمه الاحتياق انما المالك
متجزئ تعلق بسقوط كله عن المحل حكم لا يتجزئ هو
العتق فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط العلة
فيتوقف العتق الى تكميلها وصار كغسل اعضاء
الوضوء لا باحة اداء الصلوة وكاعداد الطلاق
للتخريم وهذا الرق ينافي مالكة المالك لقيام المالك

الاحتياق لا يحتمل التخييل فقد قال محمد بن قيس في مجهول النصب اذا قران نصفه عبد فليس لانه يجعل عبد في شهادته وفي جميع احكامه وكذلك العتق الذي هو صفة وقال ابو يوسف ومحمد بن الاحتياق لا يتجزئ لما لم يتجزأ انفعاله وهو العتق وقال ابو حنيفة رحمه الاحتياق انما المالك متجزئ تعلق بسقوط كله عن المحل حكم لا يتجزئ هو العتق فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط العلة فيتوقف العتق الى تكميلها وصار كغسل اعضاء الوضوء لا باحة اداء الصلوة وكاعداد الطلاق للتخريم وهذا الرق ينافي مالكة المالك لقيام المالك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

ما لا حتى لا يملك العبد والمكانة الشكر ولا تصح منها
 حجة الاسلام لعدم أصل القدرة وهي المناغم البنية
 لانها المبرورى الا فيما استثنى عليه من القرب البدنية
 والرفق لا ينافى ما ليكية غير المال وهو النكاح والدم
 والمجنون وينافى كمال الحال في اهلية الكرامات الصوة
 للبشرى الدنيا مثل الذممة والحل والولاية حتى ان
 لخدمته صنعت برقه فلم تحتمل الدين بنفسها وضمت
 اليها مالية الرقبة والكسوة وكذلك الحل يتقص
 بالرق حتى انه ينكح العبد امراتين وتطلق لامه شيئين
 وتنصف العدة والقسم والحل وانقصت قيمه
 لنفسه لانه اهل للتصرف في المال واستحقاق اليد

ما ليس مالاً إلا أن يشاء المولى الغداء فيصير عدا
 إلى الأصل عداً بحقيقة سر حتى يبطل بالأولاد
 وعنده ما يصير بمعنى الحوالة وأما المرض فانه لا
 ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبادة لكنه
 لما كان سبب الموت والموت علة المخافة كان
 من أسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
 فثبت به الحجر إذا اتصل بالموت مستنداً إلى
 إوله بقدر ما بقعه صيانة للحق فقيل كل تصرف
 واقع مثله لا يحتل الفسخ فإن القول بطحته واجب
 في الحال ثم التدارك بالنقض إذا أحسن اليأس وكل
 تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

فانواع اربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر
وانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا لانه مكابرة
وحجود بعد وضوح الدليل وجهل هود وثه
لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا وهو

[illegible][illegible]

عليه الصلاة والسلام لا يكون عليه قضاء وقال زهير عليه قضاء بها اثبات

واما في جواب السؤال الثاني فانه قد مر في الجواب الاول ان
 الاولاد لا ينفصلون عن الوالد في الميراث بل يورثون معه
 واما في جواب السؤال الثالث فانه قد مر في الجواب الاول ان
 الاولاد لا ينفصلون عن الوالد في الميراث بل يورثون معه

بطل ليس بعد اصاداً مثل الفتوى ببيع امهات
الاولاد وحل متروك التسمية عامداً والقصاص
بالقسامة والقضاء بشاهد وبيمين والنوع الثالث
جهل يصح شبهة وهو الجهل في موضع الاجتهاد
الصحيح او في موضع الشبهة كالحاجة اذا طرأ على ظن
الجماعة قطرته لم تلزمه الكفارة لانه جهل في
موضع الاجتهاد ومن بنى بجمارية والده على ظن
انها حل له لم يلزمه الحد لانه جهل في موضع
النوع الرابع جهل يصح عذراً وهو جهل
من اسلم في دار الحرب فانه يكون عذراً له في
الشرايع لانه غير مفطر لحفظ الدليل وكذلك

[illegible]

[illegible]

يجب أن يكون مقدرًا بالثلث ولو توأصعا
 على البيع بالف درهم أو على البيع بمائة دينار
 على أن يكون الثمن ألف درهم فالهزل ياطل
 والتسمية صحيحة في الفصلين عند الحقيقة
 وقال صاحباه يضم البيع بالف درهم في الفصل
 الأول ومائة دينار في الفصل الثاني
 لا مكان العمل بالمواضعة في الثمن مع
 الجدي أصل العقد في الفصل الأول دو
 الثاني وأنا نقول بانهما جذا في أصل العقد
 والعمل بالمواضعة في البديل يجعله شرطًا
 فاسدا في البيع فيفسد البيع فكان العمل

بأصل أولي من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم
ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

[illegible]

المبذّر في أول البلوغ ثبت بالنص ما عتقوبة

عليه أو غير معقول المعنى فلا يحفل بالمقابلة

وَأَمَّا الْخَطِيئَةُ فَهُوَ نَوْعٌ جُعِلَ عِزًّا صَالِحًا السَّقُوطُ

حق الله ثم اذا حصل عن اجتهاد وشبهة في

العقوبة حتى قيل ان الخاطئ لا ياتمه ولا يواخذ

بِحَدِّهِ لَا قِصَاصَ لَكُنْهٖ لَا يَنْفَكُ عَنْ خُرْبِ

نقصير يصل سبيل الخاء القاصر وهو الكفارة

وَصَحَّ طَلَاَقُهُ عِنْدَنَا وَبِحَرَامِ الْيَمِينِ

كبير المبكرة، وأما السلف فهو من الكبار

التخفيف في شرح قصص

ذوات الاربع روفى تاخير

والسلام
صدور من
ان لا يقين
قوله حقيقه
الظاهر والكل
منه والبلوغ
مقدمه
ارويده
نفا قال كسبه
رضعنا

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبْعًا

عند الله تعالى

لا يوفى
بحقها
والا
انما يصح اذا صدر
عن القاضي

عليه فلا يتف
المنع عليه واصلى
فامسك الى ان

حقیقت بل فی السبب
بالعقل والبلغ

وہو علیہ القصد
وہو علیہ القصد

وفى الكعبة غيبه
بقيقين من غيبه
انما لا يصح طلاق النكاح
مقام غيبه

لأن الشيء إنما يقبض
بأنه لا يقبض على
شيء من أحد ما لا يقبض على

والله اعلم بالصواب

الناظم لما قصد في أصله
البحر في بيان الامور

اختياري وليس
فمنعقد البيع لوجود اصل الرقعة
فمنعقد البيع لوجود اصل الرقعة

18

الرخصة فلا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

فان الحكم لا يوجب رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

١٦٤

في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

بين فرض حظر وابطاحه وبعده وبانه فيه
مرة ويوجراخي فلا يرخصة في القتل والجرح
والزنا بعد الاكراه اصلا ولا خطر مع الكامل
منه في الميتة والخمر والحديد وخص في الجرح
كلمة الكفر وافتاد الصلوة والصوم واتلاف
مال الغير والجناية على الاحرام وتمكين الميراث
من الزنا في الاكراه الكامل وانما فارق فعلها
فعله في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها
فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل وطهرا
اوجب الاكراه القاصر شبهة في دبره الحد عنها
دون الرجل فثبت بهذه الجملة ان الاكراه لا يصلح

في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رد المدونة

[illegible]

الفاسد وذلك مثل الاكل والوطى والاقوال
كلها فانه لا يتصور ان ياكل الانسان بغيره
وان يتكلم وكذلك اذا كان نفس الفعل متما
يتصور ان يكون الفاعل فيه الة لغيره الا ان
يكون المحل غير الذي يتلاقى بالآلة صورة
وكان ذلك يتبدل بان يجعل الة مثل اكره
المحرم على قتل الصيدان ذلك يقتصر على الفاعل
لان المكروه انما حمله على ان يجنى على احرام نفسه
وهو في ذلك لا يصلح الة لغيره ولو جعل الة
يصير محل الجناية احرام المكروه وفيه خلاف
المكروه وبطلان الاكره وعود الامر الى المحل

[illegible]

بواسطه ۱۱ **ع** فاقبل لان من المكنه
 المكنه لا يصلح الله للمكنه فان من وكل
 جلا بطلاق امراته او اعتاق
 يصح متى طلق الوكيل كان حائلا لوك
 حتى لو خلف الرجل للطلاق ولا يمتنع
 فكل من جلا بالطلاق والعقار لا يمتنع
 فكل ان الوكيل ماله الله لم يكن قدن للمكنه
 بما يصلح الله للمكنه فيما لو اراد المكنه بغير
 بنفسه بقدر عليه فيمنع فاعلا بمباشرة
 غيره نقديا فاعلا لا يقدر عليه بنفسه
 فلا يمكن ان يجعل فاعلا حكما ۱۲

الامر الى الفعل الاول قلنا باقتصار الفعل على الاول واخراج عن الاشتغال بالافايه فيه لا وذكر في المبسو ولما نأمر من فعلي كلوا

12/21

السيد علي بن محمد

وقد جعل في كل فصل فصولاً على
أساس الفصل مقصورة على

الحمد لله
نقول بابتد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمة الدين

مجلس الامم المتحدة
مجلس الامم المتحدة

مقتول وجیہ نفس

ما ينقل الحل ويصل الكره

طالع الفحل من الكواكب باعتبار

5

من حديث الزهراء

الاول وهذا قلنا ان المكره على القتل باثم كونه
يوجب الماتر جناية على دين القتيل وهو

يصلح في ذلك آلة لغيرة ولو جعل آلة لتبذل محل
الجنابة ولذلك قلنا في المبكرة على البيع والتسليم

ان تسليمه يقتصر عليه لان التسليم تصرف
في بيع نفسه بلا انقضاء وهو في ذلك لا يصلح الة

لغيره ولو جعل المكراهة آلة لغيره لتبذل المحل
ولتبدل ذات الفعل لا يصح غصا لمحصا

وقد نسبناه الى المكبره من حيث هو عصب

فَيَا أَيُّهَا الْعَقْلُ لَا يَجْسُ فَعَلْنَا إِنْ الْمَكْرَهُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ

[illegible][illegible]

١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١

عليه السلام يقول في الحديث
الذي لا يفتقر في الحديث
الذي لا يفتقر في الحديث

بأنه انتقل إلى الكوفة فيصير فيه فاني النصر
لأنه غصب الكوفة الميمنية من الكوفة
لأنه غصب الكوفة الميمنية من الكوفة

وَأَمَّا الْمَرْءُ الْفَاسِقُ الَّذِي كَفَرَ فَأَسْوَءُ الْبَالِ
تَبْدِيلَ نِسَاءٍ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَفْسَسٍ وَجَمْعٍ
ثَبَاتٍ لِيُدْخِلَ فِيهِ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ
يَتَّبِعُ اللَّهُ يَدْخِلْهُ فِي النَّارِ أُولَئِكَ هُمُ
الْأَفْسَسُ وَالْأَفْسَسُ فِي الْغَرَبِ ۗ

وہو ان نقال کا کان
 علی الکفر کا کان نہ دلا تو تفسیر
 ادا ملک المیسر فی باب المشری وکرمین
 زالسبحان فی باب السبعۃ کافی

لوان يفتيح
بيع العاصب
من وجب نفقات
على البائع
تمام العقد

[illegible]

1

1

1

1

1

المبجى فاما الجبى ففى
معاد وتقدم جى فاعلى جى و
ما وضع الوام من شىء التبد لا منتخب
لان العطف لا يشترك فلتخصيب
والاولى لحد لا يشترك بالاصل
كانت بمنزلة المطلق والمطلق اولى
فانما لا لا تلتزم على معنى لا بد من
بالاصالة جى ع
مقدور ان يلى لو كان لا بد
فالتخصيب عند الجبى ففى لا قال
بمنزلة الوصف فى قول لا تلتزم
ففى عطف ولاقن ولاقن لا قال
ان تلتزم ففى عطف ولاقن لا قال
لا تلتزم عند ما لا يقع الا فى الاول
ففى جى عطف ولاقن لا قال
ولا بد من جى عطف ولاقن لا قال
والجى عطف ولاقن لا قال

والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين
والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين

[illegible]

الثاني بعد الاولى من غير تراخي وقد تدخل
 الفاء على العلل اذا كان ذلك مبايذوم فصير
 بمعنى التراخي يقال ابشر فقد اناك الغوث
 ولهذا قلنا فيمن قال لعدو اذ الى الفا فانت
 حرا انه يعتق للحال لان العتق دائم فاشبهه
 المتراخي واماثم فللعطف على سبيل التراخي ثم
 عندنا في حنفية ترجح التراخي على وجه القطع
 كانه مستأنف حكما فلا يكمل التراخي
 وعند صاحبيه التراخي في الوجود دون التكلم
 ببيانه فيمن قال لامراته قبل الدخول بهانت
 طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار قال

[illegible]

ابو حنيفة شره فيهم الاول ويلغو ما بعد كانه
سكت على الاول وقال له يتعلقن جملة وينزل
على الترتيب وقد استعاضر المعنى الواو قال الله نعم
ثم كان من الذين آمنوا واما بل فموضوعه كاشا
ما بعده والاعراض عما قبله يقال جاء في زهير
بل عمرو وقالوا جميعا فيمن قال لامرأته قبل الدخول
بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا
بل ثنتين انه يقع الثالث اذا دخلت الدار فجلا
العطف بالواو عند ابو حنيفة ثم لانه لما كان
لابطل الاول واقامة الثاني مقامه كان من
قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة في

بقبض التوبة
 وان كانت غير محل
 والحاصل ما في
 الموضع ان كان
 منها ما كان
 الا في ما ذكر
 والفضل من
 وذكر في
 ان من كان
 فانما يصح
 ان من كان
 واحدة

الرجوع الى
بينهم وبين
ما بعده فاما
بل اثبت ذلك
مصريا بخلاف
الاول واثبات
اثباته واثبات
لك بالثاني
والاثبات الثاني
كنت طلقت امرتي
تطلق شيئا
الكل وصحت
يراد بالكل

الاول فيصير مطلوباً على سبيل المثال
 فانت طلاق الاول للعطف على الحقير
 قال لامرأة قبل الدخول بها ان دخلت الدار
 فادركتني الاخبار عنك ١٣
 فقلت طلاق الاول للعطف على الحقير
 لان حقيقة الشك في احوال الزوج
 الاول والاصيب الثاني من الزوجين
 فيصير متطلباً على سبيل المثال
 لان حقيقة الشك في احوال الزوج
 الاول والاصيب الثاني من الزوجين
 فقلت طلاق الاول للعطف على الحقير
 لان حقيقة الشك في احوال الزوج
 الاول والاصيب الثاني من الزوجين

وان كان في الكلام جملتان
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر

لكن بشرط ابطال الاول وليس في وسعه افراد
 الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة قصير
 بمنزلة الحلف بيمينين فيثبت ما في وسعه
 واما لكن فلا استدراك بعد النفي تقول ما
 جاءني زيد لكن عمر وعمران العطف به انما
 يستقيم عند تساق الكلام فاذا انسق الكلام
 كالمقر له بالعبد يقول ما كان لي قط لكنه لفلان
 اخر تعلق النفي بالاثبات حتى استحقة الثاني
 ولا فهو مستأنف كالمرجحة بمائة تقول
 لا اجيزة لكن اجيزة بمائة وخمسين
 فانه ينفسخ العقد لانه نفي فعل واشباته بعينه

وان كان في الكلام جملتان
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر

وان كان في الكلام جملتان
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر
 فكل واحد منهما شرط للآخر

من وجهين احدهما ان النفي يقتضي نفى كل ما
 من وجهين احدهما ان النفي يقتضي نفى كل ما

من وجهين احدهما ان النفي يقتضي نفى كل ما
 من وجهين احدهما ان النفي يقتضي نفى كل ما

في حقوله والله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
دخل الاخيرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه بجنت
ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
لم يجنت لان الاحسان لا يصل منهيا لالتيان بل هو
سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
حتى تغذي عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصلح

الغاية في قوله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
دخل الاخيرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه بجنت
ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
لم يجنت لان الاحسان لا يصل منهيا لالتيان بل هو
سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
حتى تغذي عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصلح

في حقوله والله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
دخل الاخيرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه بجنت
ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
لم يجنت لان الاحسان لا يصل منهيا لالتيان بل هو
سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
حتى تغذي عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصلح

[illegible]

فصل في الناس من عمل في النصوص بوجه آخر هي فائدة عندنا فصل في الامور
فصل في حكم الواجب بالامر فصل في صفة الحسن للامور به فصل في رتبة
فصل في حكم الامر والنهي فصل في بيان اصحاب الشرايع فصل في الغزوات
باب في بيان اقسام السنة فصل في المعارضات باب البيان
باب بيان التبديل باب متابعة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجماع
باب القياس فصل في التحريم فصل في جملة ما ثبت بالجماع التي من كراهات
فصل في اختلاف الناس في العقل فصل في بيان الاهلية فصل في الامور المعترضة على اهلية
فصل في العوارض المكتسبة باب حروف المعاني
من ريل الاغلاط كتاب حسامي

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	اسطر	غلط	صحیح
۱۲	۱۰	اصوم	ان اصوم	۲۲	۶	بغير	لغير
۶۲	۹	فيهما	في حقهما	۹۳	۷	يتصل به	يتصل
۱۱۱	۸	وهو	وهوان	۱۱۴	۹	طهره	ظهره
۱۲۴	۴	كالغصن	كالغصن	۱۶۶	۱۰	التخفيف	التخفيف

بيان رموز كتب حاشي قردقوان ترمز تبين ترمز مجمع الموشى ظهر شرح مولانا ظهير الدين
سبحه اشاره سغناقي مت وت ريز تحقيق متق اشاره حاصل قوادح خا خاصه تقرير مولانا سيرة
تح اشاره شرح حميد بزرگ و ديگر حاشي باسم كتب مر قوند چنانچه سامي و حافظه و منتخب
و نور الانوار و تلويح و توضيح و حاشيه منيع و عبد الغفار و بزدوني و غيره

To: www.al-mostafa.com